مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحَكَّمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العدد الخامس والثلاثون

لسنة 1443 هجرية الموافق: 2021 ميلادية

مسائل أوردها الفقيه عمر بن عيسى الهرمي لمن بصنعاء من النحويين تحقيق ودراسة

د. صالح محمد الشريف
كلية الآداب - جامعة طرابلس

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ رسوله الأمين، وعلىٰ آله وصحبه الأكرمين، ومن انتهج نهجه واتّبع خطاه إلىٰ يوم الدين.

وبعد:

فلقد أعزّ الله العرب بالإسلام، وجعل لغتهم لغة القرآن، فكان لها تكريما وحافزا للحفاظ عليها، فغاص السلف الصالح في بحارها، ولم تثنهم عقبات، ولم تعقهم عثرات؛ فتركوا لنا تراثا عظيما من المؤلّفات التي هي نتاج قرائحهم.

واقتداء بالسلف الصالح، وللرّغبة في إحياء تراث هذه الأمة العظيمة، وبعث ما طُوي في خزائن الكتب إلىٰ نور النشر والانتشار؛ ليكون لقرّاء العربية مرجعا وسندا، كان الدافع إلىٰ تحقيق المسائل التي أوردها الفقيه عمر بن عيسىٰ الهرمي إلىٰ من بصنعاء من النحويين.

وقد جاء هذا العمل في مقدمة وقسمين وخاتمة، خَصَّصْتُ القسم الأول منهما للتعريف بصاحب المخطوط، وجعلت القسم الثاني للنص المحقق،

وختمتُ العمل بذكر أهم نتائجه وتوصياته.

القسم الأول- التعريف بصاحب المخطوط:

اسمه ونسبه:

هو أبو الخطاب السراج عمر بن عيسىٰ بن إسماعيل الهرمي اليمني الحنفي النحوي[1]، والهرمي نسبة إلىٰ الهَرْمة، وهي قرية في أسفل وادي زبيد؛ حيث تعدّ آخر قرية في الوادي[2].

مولده ووفاته.

ولد الهرمي بزبيد سنة 633 هـ علىٰ ما ذكره تلميذه صاحب السلوك في طبقات العلماء والملوك[3]، وأقام بصنعاء في اليمن[4].

وقد اختلفت كتب التراجم التي رجعت إليها قليلا في تحديد سنة وفاته، ففي السلوك: «توفّي بزبيد في شهر جمادي الآخرة، سنة ثلاث وسبعمائة»[5]، وفي موضع آخر من الكتاب نفسه أنّه توفي «لنيف وسبعمائة»[6]؛ أي: دون تحديد، وفي العقود اللؤلؤية: «وكانت وفاته في زبيد يوم السابع من شهر جمادىٰ الآخرة من السنة المذكورة»[7]؛ أي: سنة 703 هـ، وفي هدية

(1) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 222/2 ؛ والأعلام للزركلي 58/5؛ ومعجم المؤلّفين لعمر كحالة 303/7، وقد تصحفت كلمة «الهرمي» إلىٰ «الهروي» في بغية الوعاة.

(2) انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجَنَدِي 328/1؛ وتحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن للأهدل 348/2؛ والمحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 15/1.

(3) انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجَنَدِي 45/2.

(4) انظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة 303/7.

(5) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجَنَدِي 54/2.

(6) المصدر نفسه: 383/2.

(7) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لأبي الحسن الزبيدي 295/1.

العارفين: «المتوفى سنة اثنتين وسبعمائة»[1]، وكذلك في الأعلام[2] ومعجم المؤلفين[3] 702 هـ.

والظاهر أنّ أرجح الأقوال أنّه توفّي سنة 703 هـ؛ لأنّ أوّل من ترجم له هو تلميذه الجَنَدِي صاحب كتاب السلوك، وذكر أنه توفي سنة 703 هـ، وكرّر ذلك الخزرجي صاحب كتاب العقود حرفيا تقريبا، ولا أدري علىٰ أي مصدر آخر اعتمد من جاء بعدهما في تحديد سنة وفاته بسنة 702 هـ.

مكانته العلمية.

للهرمي مكانة علمية مرموقة في زمانه؛ حيث يعدّ من الفقهاء المحقّقين، فقد «كان فقيها كبير القدر»[4]، «معدودا من أئمّة مذهب أبي حنيفة»[5]، وهو -أيضا- «إمام عصره في النحو»[6]، وقد ذكر الحبشي: أنَّ في «العصر الرسولي ازدهرت العلوم اللغوية والنحوية، فنبغ في علم النحو عمر بن عيسىٰ الهرمي»[7]، وهو -أيضا- من العارفين بعلوم الأدب والحساب والفرائض والدور والتصريف والعروض[8].

فعلو قدره وارتفاع منزلته أهّلاه لشغل مناصب كبيرة، فهو «أحد مدرّسي المذهب، درّس بعد الصمعي»[9]، ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، وهو الجلوس

(1) هدية العارفين للبغدادي 788/1.
(2) لأعلام للزركلي 58/5.
(3) معجم المؤلفين لعمر كحالة 303/7.
(4) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2. وانظر العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لأبي الحسن الزبيدي 295/1.
(5) المدارس الإسلامية في اليمن لإسماعيل الأكوع ص 54. وانظر العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لأبي الحسن الزبيدي 295/1.
(6) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 222/2 .
(7) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله الحبشي ص 409.
(8) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 222/2 ؛ والأعلام للزركلي 58/5.
(9) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2.

في مقعد شيخه الصمعي للتدريس بعد وفاته، بل «انتهت إليه الرئاسة في أهل مذهبه»[1].

والذي يؤكّد ذلك اختيار الملك الأشرف عمر بن يوسف الرسولي له ليدرس أبناءه[2]، وقد «صنّف لَهُ ولأولاده عدَّة مصنّفات فِي النَّحْو»[3].

خلقه.

لم تذكر المراجع التي اطّلعت عليها عن صفاته الجسمية ولا عن أخلاقه شيئاً، سوىٰ ما ذكره تلميذه الجَنَدِي في كتابه السلوك في طبقات العلماء والملوك: «وكان ... سليم الصدر، يغلب عليه البداوة؛ إذ هو من أهل بادية زبيد، وكان قائلا بالحقّ آمرا بالمعروف، لا يحاشم في ذلك صغيرا ولا كبيرا»[4]، ويبدو أنّ غلبة طبع البداوة عليه جعله صريحا واضح المنهج، لا تأخذه في الحقّ لومة لائم[5]، والذي يؤيّد ذلك قول الجَنَدِي السابق: «لا يحاشم في ذلك صغيرا ولا كبيرا».

كتبه.

شارك الهرمي في حركة التأليف في عصره؛ حيث ذكر من ترجم له أنّه قد برع في عدة فنون وعلوم، وصنّف للملك الأشرف ولأبنائه «عدّة مصنّفات في النحو»[6] وفي غيره[7]، ومع هذا لم نعثر علىٰ شيء من هذه المصنّفات، سوىٰ

(1) المدارس الإسلامية في اليمن لإسماعيل الأكوع ص 55.

(2) انظر: تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن للأهدل 348/2؛ والمحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 20/1.

(3) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2.

(4) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2.

(5) انظر السيرة النبوية لأبي الحسن الندوي ص 160.

(6) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2.

(7) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: 222/2؛ ومعجم المؤلفين لعمر كحالة 303/7.

كتابه المحرّر في النحو، وكذلك الرسالة التي نحن بصدد تحقيقها، ولعلّ سبب ذلك يرجع إلىٰ كثرة الحروب والقلاقل في اليمن، والتي أدّت إلىٰ فقد كثير من تراثها العلمي، وكذلك بعد اليمن عن دائرة التواصل العلمي مع بقية مناطق الوطن العربي[1].

شيوخه.

لا شكّ أنَّ الهرمي تتلمذ علىٰ عدد من الشيوخ، فقد ذكر بعض من ترجم له أنَّه: «كان ... عارفًا بعلوم الأدب والحساب والفرائض والدور والتصريف والعروض»[2]، ومن الطبيعي والمنطقي أن يكون قد تلقّىٰ هذه العلوم المختلفة علىٰ عدد منهم، وفيما يلي سرد لبعضهم مرتبين ترتيباً ألفبائيّاً، مراعياً إيراد أسمائهم وفق ما ورد في المراجع التي اطّلعت عليها، مع ذكر ترجمة موجزة لكلّ منهم إن أمكن:

1- أبو السعود بن فتح الله النحوي، وقد ذكره الهرمي في كتابه الموسوم بـ«المحرر في النحو»[3].

2- أبو عبد الله بن محمد الصَّمَّعي نسبة إلىٰ صَمَّع، كان فقيها فاضلا عارفا[4]، غلب عليه علم النحو، وقد درّس قبل الفقيه السراج بالمدرسة المنصورية بزبيد، فأخذ عنه جماعة، توفي بزبيد سنة 676 هـ[5].

3- أبو العتيق أبو بكر بن عيسىٰ بن عثمان بن أحمد بن حَنْكَاس اليَقْرِمي الحنفي، قرأ ومهر في الحساب والفرائض، وكان فقيهاً أصولياً زاهداً، وعنه اشتهر مذهب أبي حنيفة في الأقطار اليمنية، ولد سنة 590 هـ، وتوفىٰ بزبيد سنة

(1) انظر المحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 25/1.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 222/2.

(3) انظر المحرر في النحو للهرمي 884/2. ولم أقف له علىٰ ترجمة فيما اطلعت عليه.

(4) انظر المحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 17/1.

(5) انظر السلوك في طبقات العلماء والملوك للجَنَدِي 54/2؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 91/1.

664 هـ[1].

تلاميذه.

يبدو أنّ للهرمي تلاميذَ كثيرين؛ فقد ذكر بعض من ترجم له أنّه «إمام عصره في النحو»[2]، وأنّه «أحد مدرّسي المذهب الحنفي بعد الصمعي»[3]، وقد اختاره الملك الأشرف الرسولي لتدريس أبنائه[4]، وفيما يلي سرد لبعضهم مرتبين ترتيباً ألفبائيّاً، مراعًى فيه إيراد أسمائهم وفق ما ورد في المراجع التي اطّلعت عليها، مع ذكر ترجمة موجزة -أيضا- لكلّ منهم إن أمكن:

1- أبو بكر العادل بن الملك الأشرف عمر بن يوسف الرسولي[5]، وجاء في تحفة الزمن أنّه أقدم علىٰ عتق خادمه، وقد أراد المؤيّد أن يشتريه لأمانته، وذكر حرص ذلك الخادم أن لا يسلّم له الحصن إلاّ بشرط ضمان أموال سيّده الملك الأشرف لأولاده[6].

2- أبو بكر بن عمر بن عبد الله بن جابر، ينتسب إلىٰ المقاصرة، وهو مدرّس أصحاب أبي حنيفة في المدرسة المنصورية بزبيد، عرف بالدين والخير وسلامة الصدر، ولد سنة 660 هـ، وتوفي سنة 730 هـ[7].

3- أبو عبد الله بهاء الدين محمّد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدِي السكسكي الكندي، من ثقات مؤرّخي اليمن، ولي الحسبة بعدن، واشتهر بكتابه «السلوك

(1) انظر المحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 17/1. وانظر ترجمته في: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 55/2؛ وسلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول لحاجي خليفة 86/1.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 222/2 .

(3) السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2.

(4) انظر المحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 20/1، 21.

(5) انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2؛ والمحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 18/1.

(6) انظر: تحفة الزمن للأهدل 491/2.

(7) انظر السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 380/2، 381. وانظر ترجمته في السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 380/2، 381.

في طبقات العلماء والملوك»، وقد ترجم فيه لشيخه الهرمي، توفي سنة 732هـ[1].

4- محمد الناصر بن الملك الأشرف عمر بن يوسف الرسولي[2].

القسم الثاني- وصف النسخة المعتمدة والنصّ المحقق:

أولا- وصف النسخة.

اعتمدت في تحقيق هذه المسائل عن النسخة الخطيّة المحفوظة بالجامع الكبير بصنعاء «كتب الوقف»، وتحمل الرقم: 103 نحو[3].

وهذه المسائل مثبتة في ورقة العنوان للجزء الثاني من كتاب شرح الجمل لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ (469 هـ)، وقد فُصل عنها العنوان بخطّ طويل.

ويوجد على صفحة غلاف هذه النسخة اسم ناسخها ومالكها، وهو أحمد بن مفضّل بن منصور بن العفيف بن المفضّل.

وقد قام بنسخها سنة 689 هـ، ثمّ آل أمرها إلى مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، كما يظهر على غلاف المخطوط تحت رقم 103 نحو، ومنها نسخة مصوّرة بمعهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وجاء على غلاف المخطوط -أيضا- أربعة أبيات من الشعر، مقسمة على قسمين:

الأول- قوله:

نِعْمَ الْمُحَدِثُ وَالْجَلِيسُ كِتَابُ تَخْلُو بِهِ إِنْ مَلَّكَ الأَصْحَابُ

(1) انظر السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2. وانظر ترجمته في الأعلام للزركلي 151/7؛ ومعجم المؤلفين لعمر كحالة 141/12.

(2) انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي 54/2؛ والمحرر في النحو للهرمي دراسة المحقق 18/1. ولم أقف له على ترجمة فيما أطلعت عليه.

(3) أمدّني بهذه النسخة الأستاذ الدكتور خليفة محمد بديري فجزاه الله عني خير الجزاء.

لاَ مُفْشِيًا سِرًّا إِذَا اسْتَــودَعْتَهَ وَتفَادُ مِنْهُ حِكْمَةٌ وَصَــوَابُ[1]

والثاني- قوله:

كُنْ كَامِلاً وارْضَ بِصَفِّ النِّعَالِ وَلاَ تَـكُـنْ صَـدْرًا بِـغَـيـرِ الْـكَـمَـالِ
فَــإِنْ تَــصَــدَّرْتَ بِــلاَ آلَــة صَيَّرْتَ ذَاكَ الصَّدْرَ صَفَّ النِّعَالِ[2]

والمخطوط جمع فيه مؤلّفه اثنتي عشرة مسألة في النحو، ثم أوردها لمن بصنعاء من النحويين، لعلّه يطلب فيها رأيهم أو يختبرهم.

وموضوع المخطوط قديم جديد، فهو يحوي مسائل بأساليب غير مألوفة في التركيب والإعراب، ومن الممكن أن تقع تحت عنوان «الألغاز والأحاجي النحوية».

وتظهر قيمة هذه المسائل في أنَّها نقلت إلينا أسلوب وطريقة عالم ليس بصاحب شهرة كبيرة، هذا فضلا على ما تثيره من نقاش وخلاف في إعرابها، يمكن أن ينتج عنه مادة جديدة ومفيدة، تمكّن الدارسين من الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.

وإليك صورة المخطوطة:

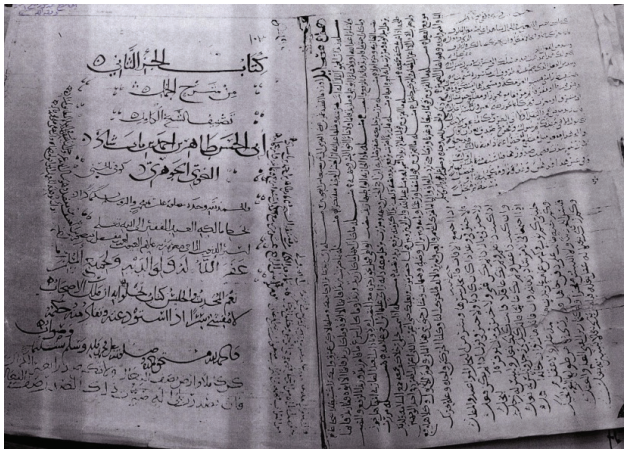

(1) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر القرطبي 1227/2.
(2) البيتان من السريع، وهما بلا نسبة في تاريخ دمشق لابن عساكر 23/18.

ثانيا- النص المحقق.

حسبي الله وحده

هذه مسائل أوردها الفقيه عمر بن عيسىٰ الْهَرْمِيّ إلىٰ من بصنعاء من النحويين:

1- مسلة[1]: إنْ زيدٌ سائرا في حاجتك[2]، ومثلها: لكنْ عمرٌو -وأبيك- رأيت بطلا شجاعا[3].

2- مسلة: زيدٌ إنّ المحمولَ المالَ إليه أنت ضربته، ومثلها: عبدُ الله إنَّ الحسنَ الوجهُ منه بكر[4].

---

(1) أصلها مسْأَلة، نقلت حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها، ثم حذفت الهمزة. قال الأستراباذي: «وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة حرفا صحيحا أو معتلا، غير الياء والواو الزائدتين للإلحاق، وغير الألف المذكورة، تنقل حركة الهمزة إلىٰ ذلك الحرف، وتحذف الهمزة، نحو: مسألة، نقلت حركة الهمزة إلىٰ السين وحذفت الهمزة». وهكذا فعل الهرمي في باقي المسائل عند ذكرها. انظر شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي 689/2.

(2) جوّز أكثر نحاة الكوفة إعمال «إن» النافية عمل «ليس»، وأنكر أكثر نحاة البصرة إعمالها، ويشترط نحاة الكوفة في إعمالها عدم تقدّم خبرها علىٰ اسمها، وعدم انتقاض خبرها بـ«إلاّ»، وقد خصّ بعضهم عملها بالضرورة الشعرية، ولكن ثبت عملها في النثر، و«إن» هذه في حالتي الإعمال والإهمال تفيد معنىٰ الخبر في الزمن الحالي، ما لم تقم قرينة علىٰ غيره. انظر اللامات للزجّاجي ص 113، وعلل النحو لابن الورّاق ص 450، وموسوعة الحروف للدكتور إميل يعقوب ص 114، 115.

(3) ذهب جمهور النحاة إلىٰ أنّه إذا خفّفت «لكنّ» بطل عملها كما يبطل عمل «إنَّ» و«أنَّ»، وهي في هذه الحالة حرف ابتداء يفيد الاستدراك. انظر شرح المفصّل لابن يعيش 562/4، ومغني اللبيب لابن هشام 385/1.

(4) «إذا كان في الصّفة ومعمولها ألف ولام فلك فيه مذهبان: أحدهما- الجرّ بالإضافة اللّفظيّة، تقول مررت بزيد الحسن الوجهِ ... والثّاني النّصب؛ تشبيها بالضّارب الرّجلَ، تقول: مررت بزيد الحسن الوجهَ». البديع في علم العربية لابن الأثير 517/1.
أمّا الرفع الذي ورد في المثال فـ«فيه نظر لخلوه من العائد، وهذه الصفات إنَّما عملُها في ضمير الموصوف، أو فيما كان من سببه، وجوازه عند الكوفيين علىٰ تنزيل الألف واللام منزلة الضمير، فيكون قولهم: «الحسن الوجهُ» بمنزلة «الحسن وجهُه». شرح المفصّل لابن يعيش 117/4.

3- مسلة: ما ضربت زيدًا قائما إلاَّ أبوه، و: ما كان زيد قائما إلاَّ أبوه، و: ما زيد قائما ولا سائرا عبد الله، أو: ولا سائرا أبو علي، و: ما زيدٌ قائما ولا سائرا أخو الحسن وجهه[1].

4- مسلة: ما كان أجهلَ ما كان زيدٌ وزيدًا، و: ما كان أسرع ما قام زيدٌ وزيدًا، بالرفع والنصب، و: ما كان أحمقَ ما قام زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب[2].

5- مسلة: يا ذا الجارية الواطِئَها زيدٌ، بنصب «الواطئ». فهل يجوز جرُّهُ مع النصب أم لا؟ و: يا ذاتَ العبدِ الضاربة أمّها. هل يجوز نصبُ «الضاربة» وجرّه أم لا[3]؟

---

(1) جوّز النحاة هذا الاستعمال؛ لأنَّ «ما» في قائم منفي في المعنى, و«الأب» هو الفاعل، قال ابن السراج: «وتقول: ما كان زيد قائمًا إلا أبوه، و: ما زيد قائمًا إلا أبوه؛ لأن «ما» في «قائم» منفي في المعنى, و«الأب» هو الفاعل، كما تقول: ما قام إلا زيد، فإن قلت: ما زيد قائمًا أحد إلا أبوه كان جيدًا؛ لأن الاستثناء معلق بما قبله غير منفصل منه». الأصول في النحو لابن السرّاج 300/1.

(2) قال المبرّد: «تقول: مَا أحسن مَا كان زيد، فترفع «زيد» بـ«كان»، وتجعل «مَا» مع الفعل في معنى المصدر، وتوقع التَّعجُّب على «مَا» وما بعدهَا صلة لها، فالتقدير: ما أحسن كون زيد، وقد يجوز: -وهو بعيد- ما أحسن ما كان زيدا، تجعل «مَا» بمنزلة الَّذي، فيصير مَا أحسن الَّذي كان زيدا، كأَنَّه كان اسمه زيدا، ثمَّ انتقل عنه، وإِنَّما قبح هذا لجعلهم «مَا» للآدميين، وَإِنَّما هذا من مواضع «من»؛ لأنَّ «مَا» إِنَّما هي لذات غير الآدميّين وصفات الآدميّين». المقتضب للمبرّد 184/4.

(3) إذا قلت: «يا ذا الجارية الواطئها زيد، تنصب «الواطئها» لم يجز؛ لأنه صفة لـ«لجارية»، والضمير يعود إليها، فإن قلت: يا ذا الجارية الواطئها أبوه، جاز للضمير العائد في أبوه إلى المنادى، وإذا قلت: يا ذا الجارية الواطئها، نصبت صفة للمنادى، والتقدير: يا ذا الجارية الذي وطئها، فإن جعلت: «الواطئها» بمعنى التي جعلتها صفة لـ«لجارية» وخفضتهما، وجئت باسم الفاعل فقلت: الواطئها هو؛ لأن واطئ ليس من فعل التي، وقد وصلتها به، فأظهرت اسم الفاعل، ولا يجوز حذف هو، كما لا يجوز حذف أبوه وزيد، إذا قلت: يا ذا الجارية الواطئها أبوه، و: يا ذا الجارية الواطئها زيد، ولو جئت بالذي ووصلتها بفعل استغنيت عن إظهار الضمير فقلت: يا ذا الجارية التي وطئها إذا كان الوطء لزيد، وقد جرى ذكره، و: يا ذا الجارية التي وطئها، وإنما جاز ذلك في الفعل ولم يجز في اسم الفاعل؛ لأن صيغة الفعل تدل على=

6- مسلة: مَررت برجل معه صقرٌ صائدٍ به ابنُ أخي الحسن وجهُه، و: مررت برجلٍ معه دابة راكبٍ عليها ابنُ أخي غلامِهِ[1].

7- مسلة: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوهُ، و: مررتُ بدابّةٍ لَبُؤَةٍ أمّها[2].

8- مسلة: هل زيدًا ضربت، برفع زيد ونصبه؟ وكيف زيدًا أكرمته، برفع «زيد» ونصبه[3]؟

= فاعله، ويقع فيه الضمير الدال عليه لفظا، واسم الفاعل ضميره في النية وليست له علامة، ألا ترىٰ أنا نقول: زيد تضربه، فنعلم أن الفاعل هو المخاطب، وكذلك: زيد أضربه، الضارب هو المتكلم للصيغة الدالة عليه، ولو قيل: زيد ضاربه، يريد ذلك المعنىٰ، لم يستقم ولم يدلك علىٰ المراد». شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي 385/2، 386؛ وانظر الكتاب لسيبويه 53/2، 54؛ والأصول في النحو لابن السراج 38/2، 39.

(1) قال السيرافي: «قال سيبويه في باب إجراء الصفة علىٰ الاسم في بعض المواضع أحسن: وتقول: (مررت برجل معه صقر صائد به أن جعلته وصفا)؛ يعني أن جعلت «صائدا» وصفا لـ«رجل»، ثم قال: (وإن لم تحمله علىٰ الرجل)، يريد أن لم تجعله وصفا لـ«رجل»، (وحملته علىٰ الاسم المضمر المعروف نصبته)، أراد بالمضمر ضمير «الرجل» الذي دخلت عليه «مع»، وهو الهاء من «معه»، وجعله عليه، أن يجعل حالا منه؛ لأن المضمر لا يوصف، وجعل هذه المسألة ونظائرها يقع علىٰ وجهين: إن شئت أجريت الصفة علىٰ الاسم النكرة المتقدم فجعلتها وصفا له، وإن شئت حملتها علىٰ الضمير الذي يعود إلىٰ الاسم النكرة فجعلتها حالا منه». شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي 386/1. وانظر الكتاب لسيبويه 49/2.

(2) ذكر النحاة في هذ المسألة تفصيلا: فيجوز أن تقول: «مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدا، و: مررت برجلٍ مثلِ الأسد أبوه، إذا كنت تشبهه، فإن قلت: مررت بدابة أسدٌ أبوها، فهو رفع؛ لأنك إنما تخبر أن أباها هذا السبع، فإن قلت: مررت برجل أسدٌ أبوه علىٰ هذا المعنىٰ رفعت، إلا أنك لا تجعل أباه خَلْقُه كخلقة الأسد ولا صورته، هذا لا يكون، ولكنه يجيء كالمثل، ومن قال: مررت برجل أسدٍ أبوه، قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبله، وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة». معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي 282/2. وانظر: الأصول في النحو لابن السراج 28/2.

(3) يرىٰ أبو حيان: أن النصب هنا واجب؛ لأن «هل» إذا جاء بعدها اسم وفعل وليها الفعل دون الاسم، ولا يجوز أن يليها الاسم، فلو قلت: هل زيدًا ضربت؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الكلام: هل زيدًا ضربته؟ كان ذلك علىٰ الاشتغال، والتقدير: هل ضربت زيدًا=

9- مسلة: إذا سميّت بحبلىٰ رجلا، كيف تجمعه جمع السلامة؟ وكذلك طلحة إذا سميت به كيف تجمعه[1]؟

10- مسلة: ما الفرق بين قولنا: غلامُ زيد إذا سمّوا به، ومثل: عبد الله وابن الزبير، وبين قولنا: حضرموت وبعلبك حتّىٰ أُعربَ الثاني إعرابَ المفردِ في أحد الوجهين، ولم يعرب الأول إلاّ إعراب المضاف والتركيبُ حاصلٌ[2]؟

11- مسلة: ما الفرق بين قولنا: سقيا ورعيا وبابه، وبين نزالِ وصهٍ وهيهات وشتانَ حتّىٰ بُنيَ هذا الثاني ولم يبن الأوّل، وكلاهما وقع موقع الفعل[3]؟

= ضربته؟ فتكون «هل» وليت الفعل، هذا مذهب سيبويه، وخالف الكسائي سيبويه، وذهب إلىٰ أنه يجوز أن يليها الاسم، وإن جاء بعده الفعل، وأجاز أن يرتفع بالابتداء، فتقول: هل زيد ضربته؟ فعلىٰ رأي الكسائي يجوز رفع «زيد» ونصبه علىٰ الاشتغال. انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان 309/6.

(1) اتّفق البصريون والكوفيون علىٰ أن «حبلىٰ» يجمع بالواو والنون، فيقال: حُبلَوْنَ مثل مصطفون، التقت الواو الساكنة مع الألف فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، أمّا «طلحة» إذا سميتَ به رجلًا فجمعهُ يكون بالتاء لا تغيره عما كان عليه. انظر: الأصول في النحو لابن السراج 420/2؛ وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد الحازمي ص 149.

(2) لأنَّ التركيب فرع علىٰ الإفراد، وحقيقته: أن تجمع بين اسمين علىٰ غير جهة الإضافة، فتجعلهما اسما واحدا، ولا يدلّ كل واحد علىٰ معنىٰ، ويكون موقع الثاني من الأوّل موقع هاء التأنيث، وتبني الأوّل منهما علىٰ الفتح، نحو: حضرموت وبعلبكّ، ويكون الإعراب جاريا علىٰ آخر الاسم الثّاني. انظر البديع في علم العربية لابن الأثير 271/2، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي 208/1. قال المبرّد: «اعلم أَن كل اسمين جعلا اسما واحدًا علىٰ غير جهة الإضافة، فإن حكمها أَن يكون آخر الاسم الأوّل منهما مفتوحًا، وأن يكون الإعراب في الثاني، فتقول: هذا حَضرمَوْت يا فتىٰ وبعلبك ... ولا يصرف؛ لأَنَّهما جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث، لأنّ الهاء ضمّت إلىٰ اسم كان مذكرا قبل لحاقها فترك آخره مفتوحًا، نحو: حمدة وطلحة، أَلا ترىٰ أَنَّك إذا صغرت واحدًا من هذين النوعين قلت: حميدة يا فتىٰ وحضيرموت يَا فتىٰ، فسلمت الصدر، والدليل علىٰ ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في النكرة وهي أصول الأسماء». المقتضب 20/4.

(3) ذكر السيوطي أنه لم يبن «سقيًا» و«رعيًا»؛ لأنهما منصوبان انتصاب المصدر بفعل محذوف، تقديره: سقاك سقيًا، ورعاك رعيًا، أمّا «نزالِ» و«صهٍ» و«هيهات» و«شتانَ» فبنيت ولم تنصب؛=

12- مسلة: ما الفرق بين قُوما وبيعا وغزتا ورمتا حتّى ردّت الواوُ والياءُ لـمّا تحركت الميم والعين ولم يرد الألف لـمّا تحركت التاءُ، وكلتا الحركتين واحدة، وعلّة تحريك الياء[1] والميم واحدة، وهو -أيضا- اتّصال الضمير[2]؟

ثمّ ذلك والحمد لله وحده، وصلاته علىٰ محمد وآله وسلم.

الخاتمة:

أوّلا- النتائج:

1- الهرمي من العلماء الذين نالوا مكانة علمية مرموقة، وشأنا كبيراً، ويشهد لتلك المكانة ما وصل إليه في زمانه وما خلّفه من مؤلّفات مختلفة وإن كان أغلبها قد فقد.

2- ازدهرت الحركة العلمية في اليمن في العصر الرسولي؛ فكثرت المدارس والمؤلفات، ولكنّ أغلب هذه المؤلّفات قد فقد.

3- جمع الهرمي هذه المسائل بعناية؛ فهي محلّ نقاش وبحث، وتحتاج إلىٰ إمعان الفكر والنظر في الأسئلة التي أثارها المؤلّف والمسائل.

ثانيا- التوصيات:

1- يفضّل طرح هذه المسائل في حلقات علمية أو علىٰ طلبة الدراسات العليا؛ لأنّها مجال خصب للنقاش، مع ما فيها من تنوع وخلاف بين العلماء.

= لأنّ معناها: انزل واسكت وبعد وتفرق، وهي ليست منصوبة علىٰ المصدرية، بل مبنية، وإن قال بعض النحاة بأنها -أيضا- منصوبة انتصاب المصدر. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي 305/3.

(1) هكذا في الأصل، ولعله يقصد: «وعلة تحريك التاء».

(2) يقال: المرأتان غزتا ورمتا، ولا يرد الحرف الساكن المحذوف، وهو لام الكلمة، وإن انفتحت التاء؛ لأن حركة التاء عارضة؛ إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين، فأصل التاء السكون، وإنما حركت بسبب ألف التثنية، وقد قال بعضهم: غزاتا ورماتا، فرد الألف الساقطة لتحرك التاء، وأجرىٰ الحركة العارضة مجرىٰ اللازمة من نحو: قولا وبيعا وخافا، وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة. انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي 545/1.

2- على المتكلّم والكاتب أن يبتعد قدر الإمكان عن محاكاة بعض هذه الأنواع من الأساليب ما وجد طريقة للبعد عنها.

==========

المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر في النحو؛ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق مجموعة من الأساتذة؛ مجمع اللغة العربية بدمشق؛ 1407هـ - 1987م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ط 1؛ 1405ه – 1985م.
- الأعلام؛ لخير الدين الزركلي؛ دار العلم للملايين؛ بيروت؛ ط 14؛ 1999م.
- البديع في علم العربية؛ لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير؛ تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين؛ جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية؛ ط 1؛ 1420هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم؛ المكتبة العصريّة؛ صيدا وبيروت؛ لا ط؛ لا ت.
- تاريخ دمشق؛ لأبي القاسم علي المعروف بابن عساكر؛ تحقيق عمرو بن غرامة العمروي؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ 1415هـ - 1995م.
- تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، للحسين بن عبد الله الأهدل؛ تحقيق عبد الله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي بأبي ظبي؛ 1423ه – 2004م.
- جامع بيان العلم وفضله؛ لأبي عمر بن عبد البر القرطبي؛ تحقيق أبي الأشبال الزهيري؛ دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية؛ ط 1؛ 1414هـ - 1994م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول؛ لحاجي خليفة؛ تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط؛ مكتبة إرسيكا؛ إستانبول؛ لا ط؛ 2010م.
- السلوك في طبقات العلماء والملوك؛ لأبي عبد الله بهاء الدين الجندي؛ تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع؛ مكتبة الإرشاد؛ صنعاء؛ ط 2؛ 1995م.
- السيرة النبوية؛ لأبي الحسن علي بن عبد الحي بن فخر الدين الندوي؛ دار ابن كثير؛ دمشق؛ ط 12؛ 1425هـ.
- شرح أبيات سيبويه؛ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم؛ ومراجعة طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ القاهرة؛ لا ط؛ 1394ه – 1974م.
- شرح شافية ابن الحاجب؛ لركن الدين حسن الأستراباذي؛ تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود؛ مكتبة الثقافة الدينية؛ القاهرة؛ ط 1؛ 1425ه - 2004م.

- شرح كتاب سيبويه؛ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي؛ دار الكتب العلمية، بيروت؛ ط 1؛ 2008م.
- شرح المفصّل؛ لأبي البقاء موفّق الدين المعروف بابن يعيش؛ قدّم له الدكتور إميل بديع يعقوب؛ دار الكتب العلمية؛ بيروت - لبنان؛ ط 1؛ 1422هـ - 2001م.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية؛ لأبي الحسن موفق الدين الزبيدي، عُني بتصحيحه وتنقيحه محمد بسيوني عسل؛ مركز الدراسات والبحوث اليمني؛ صنعاء؛ دار الآداب؛ بيروت؛ ط 1؛ 1403هـ - 1983م.
- علل النحو؛ لأبي الحسن محمّد بن عبد الله بن العبّاس المعروف بابن الورّاق؛ تحقيق محمود جاسم محمّد الدرويش، مكتبة الرشد؛ الرياض - السعودية؛ ط 1؛ 1420هـ - 1999م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية «النظم لمحمد بن أبَّ الشنقيطي؛ لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي؛ مكتبة الأسدي؛ مكة المكرمة؛ ط 1؛ 1431هـ - 2010م.
- اللامات؛ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجّاجي؛ تحقيق مازن المبارك؛ دار الفكر؛ دمشق؛ ط 2؛ 1405هـ - 1985م.
- الكتاب؛ لعمرو أبي بشر الملقب بسيبويه؛ تحقيق عبد السلام محمّد هارون؛ مكتبة الخانجي؛ القاهرة؛ ط 3؛ 1408هـ - 1988م.
- المحرّر في النحو؛ لعمر بن عيسى الهرمي؛ تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور منصور علي محمد عبد السميع؛ دار السلام؛ القاهرة؛ ط 1؛ 1426ه - 2005م.
- المدارس الإسلامية في اليمن، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع الحوالي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1986م.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن؛ لعبد الله بن محمد الحبشي؛ المجمع الثقافي؛ أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ط 1؛ 1425هـ.
- معاني النحو؛ للدكتور فاضل صالح السامرائي؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع؛ الأردن؛ ط 1؛ 1420هـ - 2000م.
- معجم المؤلفين؛ لعمر رضا كحالة؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ لا ط؛ لا ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لأبي محمّد جمال الدين عبد الله المعروف بابن هشام؛ تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله؛ دار الفكر؛ دمشق؛ ط 6؛ 1985م.
- المقتضب؛ لأبي العبّاس محمّد بن يزيد الأزدي المعروف بالمبرّد؛ تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة؛ عالم الكتب؛ بيروت.
- موسوعة الحروف في اللغة العربية؛ للدكتور إميل بديع يعقوب؛ دار الجيل؛ بيروت؛ ط 1؛ 1408ه - 1988م.
- هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين؛ لإسماعيل بن محمّد البغدادي؛ وكالة المعارف الجليلة؛ إستانبول؛ 1951م.